والا المطلقة كالقراء بحضرته لم يجز لها قدر القبر مثال
تصح الاجارة من الزوج او غيره لحرة او امة ولو كافرة
ان امنت على الاوجه لحضانة وهي الكبرا الاتية
في كلامه من الحضن وهو الابط الى الكشح لان الحاضنة
تضمه اليه وارضاع ولو للبناء معا وحينئذ المعقود
عليه كلاهما لانهما مقصودان والاحدهما فقط لان
الحضانة نوع خدمة الصغير وهو وضعه ولاية
الارضاع السابقة اول الباب وتدخل فيه الحضانة
الصغرى وهو وضعه في الحجر والقيامة التدي
وعصره له لتوقفه عليها ومن ثم كانت هي المعقود
عليها واللبن تابع اذ الاجارة موضوعة للمنافع
وانما الاعيان تتبع للضرورة وانما صحت له مع
نفعها توسعة فيه لمزيد الحاجة اليه ويجب في
ذلك تعيين مدة الرضاع ومحله اهو لحاجة
بيته لانه احفظ له او بيت المرضعة لانه اسهل
فان امتنعت من ملازمة ماعين او سافرت
تخير والاجر لها من حين الفسخ والصبي بروية
او وصفه على ما في الحاوي لاختلاف نشزه باختلاف
خمسة وتكلف المرضعة اكل وشرب كملي كثر
اللبن وترك ما يضره لوطي جليل يضر والاتخير
وعدم استمرار الطفل لبنها لعلة فيه عجيب يتخير

به المستاجر ولو سقته لبن غيرها في اجارة ذمة
استحقت الاجرة او عين فلا والاصح انه اعانة
الشان ولا يستتبع احدهما اي الارضاع والحضانة
الكبرا الاخر لاستقلالها مع جواز استقلال كل
منهما بالاجارة والحضانة الكبرا حفظ الصبي
اي جنسه الصادق بالانثى والخنثى وتعهده
بغسل راسه وبدنه وثيابه ودهنه بفتح الدال
وكحله وربطه في المهد وتحريكه لينام ونحوها
لاقتضاء اسم الحضانة ذلك عرفا اما الدهن بالضم
فقيل على الاب وقيل تتبع فيه العادة والذي
يتجه الاول اذ العادة في ذلك لا تنضبط ولو استاجر
لهما الحضانة الكبرا والارضاع فانقطع اللبن
فالاصح انفساخ العقد في الارضاع فيسقط
قسطه من الاجرة دون الحضانة لما مر ان كلا منهما
مقصود معقود عليه والاصح انه لا يجب
صبر وخيط وكحل وضع وطلع على ورافق
هو الناسخ وخياط وكحال وصباغ وملقح اقتصارا
على مورد اللفظ مع ان وضع الاجارة انه لا تستحق
بها عين قلت صحح الرافعي في الشرح الكبير
الرجوع فيه الى العادة اذ لا ضابط له لغة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)